الإدارة المستندة على نهج النظام البيئي هي استراتيجية للإدارة المتكاملة للأراضي والمياه والموارد الحية لتعزيز حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لموارد النظم البيئية بصورة عادلة .

وقد برز هذا النهج في العقد الأخير من القرن الماضي حيث أوصى بتطبيقه القمة العالمية للتنمية المستدامة (WSSD) التي عقدت في جوهانسبرج عام ٢٠٠٢ كنهج فعال لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يسعى المنهج إلى تحقيق سلامة النظم البيئية ورفاهية الإنسان من خلال تطبيقه الذي يضع في الاعتبار كل العمليات الجوهرية، ووظائف وتفاعلات المستويات المختلفة للمكون البيولوجي مع البيئة، بما في ذلك العنصر البشري كمكون رئيسي في النظم البيئية. كما يعتمد المنهج في تطبيقه على عدة نقاط من أهمها التركيز على العلائق والعمليات الوظيفية داخل النظم البيئية، تعزيز إقتسام المنافع، الإدارة التكيفية بإجراءات على المستوى المناسب للموضوع الذي تجرى معالجته، مع تحقيق اللامركزية إلى أدنى مستوى حسب مقتضى الحال، وضمان التعاون المشترك بين القطاعات.

تعتبر المشاركة الفعالة للمجتمعات الساحلية من أهم عناصر تبني وتطبيق الإدارة المستندة على نهج النظام البيئي للموارد الساحلية والبحرية، وهذا ما ركز عليه المبدأ الأول من جملة المبادئ الإثني عشر في توصيات الاتفاقية الدولية للمحافظة على التنوع الإحيائي لتطبيق نهج النظام البيئي، حيث نص المبدأ الأول على أن **" أهداف إدارة موارد الأرض والموارد المائية والموارد الحية هي مسألة إختيار مجتمعي"**

The objectives of management of land, water and living resources are a matter of societal choices (*Principle 1 of the CBD Implementation Principles*)

إدراكاً لذلك، تنفذ الهيئة في إطار المبادرة الإقليمية لتطبيق الإدارة المستندة على نهج النظام البيئي في البحر الأحمر وخليج عدن حزمة من الأنشطة المتعددة والمتكاملة بمشاركة المجتمعات الساحلية من خلال نشر التوعية وتنمية القدرات والمعرفة وتنفيذ مشروعات على أرض الواقع لتوضيح الآثار الإيجابية لسلامة النظم البيئية، مثل تحسن وتنويع مصادر الدخل من خدمات ومنتجات النظم البيئية وضمان قدرتها على العطاء المستدام

هذا يؤدي إلى إيجاد قناعات راسخة لدي هذه المجتمعات بأهمية وظائف ومنتجات النظم البيئية لاستدامة موارد الغذاء والماء ومدخلات الصناعة والتوازن البيئي، مما يحفزهم للمشاركة الايجابية في جهود الصون والامتثال الطوعي لخطط وسياسات ترشيد الاستخدام وحماية الموارد، وإدراكهم للمنافع المحسوسة والمرجوة من المؤشرات والدلائل القابلة للتحقق منها.

من هذا المنظور يعتمد مشروع الإدارة الاستراتيجية بالنهج المستند على النظام البيئي في البحر الأحمر وخليج عدن بشكل أساسي على تحفيز مشاركة المجتمعات الساحلية، من خلال المكونات الرئيسية الثلاث التالية للمشروع:

- **تعزيز مبادئ المناطق البحرية المدارة من خلال إشراك أصحاب العلاقة في إدارة المنطقة البحرية المحمية:**

أسهمت أنشطة هذا المكون في إشراك سكان المحميات البحرية وأصحاب المصلحة من خلال سلسلة من الورش التشاورية في تطوير خطط إدارة المحميات وتخطيط الاستخدامات ، ويصاحب ذلك ورش تدريبية لبناء القدرات في هذه المجالات، وتقديم دعم لوجستي من معدات لازمة لتنفيذ خطط الإدارة المطورة في محميات مختارة بالإقليم كنماذج لتطبيق النهج التشاركي مع المجتمعات المحلية في إدارة المحميات البحرية

صورة من ورش التدريب والتشاور مع المجتمع المحلي